ويبقى عليه أن يكافح ما افترضه من فرضيات مع جملة الوقائع والمعطيات التي نصب نفسه لتفسيرها. وبناء على ذلك يعتمدها أو يعدّلها أو يطرحها. ونحن نلحّ على أن كلّ ممارسة علميّة تحتاج ضرورة إلى هذه الفرضيات ولا يمكن بحال أن يكون اعتماد الوقائع وجمعها كافيا بمفرده لتأسيس ممارسة علمية. ونلحّ ثانيا على ضرورة التمييز بين هذه الفرضيات الضرورية في كلّ عمل علمي وبين المسلّمات الماقبلية والذاتية التي يمثّل اعتمادها عائقا أمام نشأة العلوم وتطوّرها.

وقد بدا لنا هذا التمييز غائبا عند إبراهيم مصطفى عند حديثه عن الإعراب[1]. ونرى أن اعتباره نظام العوامل جملة من المسلّمات الماقبلية التي سلطت قسرا على العربية نتيجة عدم تقديره أن كلّ ممارسة علمية تقتضي بناء أصول نظرية. وقد عاب على النحاة أن يحتكموا إلى هذه الأصول في جدلهم والحال أن هذه الأصول هي التي تنظّم نقاشهم وتحفظ وحدة صناعتهم. ولا يمكن أن ندعو إلى طرح هذه الأصول إلا إذا عوّضناها بأصول نظرية أفضل حسب مقتضيات الصياغة النظرية. ولقد كان انعدام الوعي بضرورة هذا المرجع النظري عند مباشرة أي عمل علمي في نظرنا - من أهمّ الأسباب التي دفعت إلي التقريب بين نظام العوامل وعلم الكلام والفلسفة والحكم بأن نظام العوامل نتيجة منهج غير لغوي. وقد منعت هذه التجريبية إبراهيم مصطفى من الانتباه إلى ما يسديه نظام العوامل من فائدة معرفيّة في ترتيب المادة اللّغوية ووصفها. وأدّت به كذلك إلى المقابلة بين السماع والقياس بشكل أفضى به إلى القول بأن القياس من الفلسفة وأنّه ممّا قد يستغني عنه علم اللغة . وهو موقف نموذجي للتجريبية

1 المرجع السابق ص 28: «وأساس كلّ بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل... ودونوا للعامل شروطا هي عندهم فلسفة النحو... ولما تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها في اللّغة...».